

## أثر الرقابة التنظيمية والمسئولية القانونية على الأداء البيئي لأحدى الشركات الصناعية دراسة ميدانية على الشركة القومية للأسمدة

[١٧]

مى عادل صلاح<sup>(١)</sup> - عمرو محمد أحمد<sup>(٢)</sup> - عاطف عبد الحميد<sup>(٣)</sup>

(١) باحثة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية تجارة، جامعة عين شمس (٣) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الرقابة التنظيمية والمسئولية القانونية على الأداء البيئي فى الشركات الصناعية الأمر الذى يحقق أكبر إستفادة للأفراد من خلال تسهيل عملية تحسين الأداء البيئي داخل الشركات الصناعية، وبهذا فإن مشكلة البحث تتمثل فى وجود فجوة فى تطبيق المتغيرين الرقابة التنظيمية والمسئولية القانونية معا على الأداء البيئي، وتناولت الدراسة مفهوم الرقابة التنظيمية والمسئولية القانونية والفرق بين كلا منهم فى التأثير على الأداء البيئي، كما تناولت الدراسة مدى تأثير أبعاد الرقابة التنظيمية على الأداء البيئي، ومدى تطبيق المسئولية القانونية وهدفها فى تحقيق الإلتزامات وذلك لتحسين الأداء البيئي داخل المنظمات الصناعية، و إعتمدت كذلك الدراسة على المنهج الوصفي فى الجانب العملى إعتماداً على إجابات عينة الدراسة وعلى بيانات الدراسة التى تمت من خلال إستمارة الإستقصاء التى تم توزيعها على الأفراد العاملين بالشركة القومية للأسمدة والتى عددها ( 300 ) إستمارة الصالح منها ( 245 ) إستمارة صالحة للتحليل وقد خلصت الدراسة إلى وجود دلالة ذو إحصائية بين أثر الرقابة التنظيمية على الأداء البيئي 0,05، كما هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين أثر المسئولية القانونية على الأداء البيئي وذلك عند مستوى معنوية 0,05، وقد قام الباحثين بالخروج بتوصيات ونتائج وذلك لدعم تطبيق الرقابة التنظيمية والمسئولية القانونية لتحسين الأداء البيئي.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة التنظيمية، المسئولية القانونية، الأداء البيئي.

## مقدمة

عالم اليوم هو عالم التغيير والتطور المستمر وعصر عدم الإستقرار الذى له تأثير عميق على المنظمات، لذلك من الضروري أن تتكيف المنظمات بشكل مباشر أو غير مباشر مع التغييرات لضمان البقاء، فلا يمكن أن يكون لها إستقرار حيوي في المجتمع ما لم تقبل التغييرات وتتوافق معها داخلياً وخارجياً، وذلك في عدة جوانب ومن أهمها حماية البيئة والحفاظ عليها من مخلفاتها، ولم يحدث ذلك إلا إذا إهتمت المنظمات بتحسين أدائها البيئى، وقد أدى ذلك إلى أن تصبح الإدارة البيئية أحد الإعتبارات الهامة لأي منظمة تهدف إلى البقاء على قيد الحياة، فهي تحقق الأداء البيئى لدى المنظمات (Jelodarzadeh, 2011: 13).

وحيث أن الرشاقة التنظيمية تعتبر بمثابة بنية أساسية للأداء والميزة التنافسية، فهي تساعد المنظمات في الغالب على تحسين القدرات التنافسية عند مواجهة الضغوط. فإذا طورت المنظمات رشاقتها التنظيمية فستكون قادرة على التغلب على بيئة الأعمال المتغيرة فالرشاقة التنظيمية هي الإستجابة للمتطلبات المتغيرة بسرعة في الأسواق التنافسية والنجاح بالفرص التي تحصل عليها المنظمة (Yaghoubi and Dahmardeh, 2010).

قد تترك المنظمات أن بإمكانها المساهمة في التنمية المستدامة من خلال إدارة عملياتها كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية مع ضمان حماية البيئة وتعزيز المسؤولية القانونية، بما في ذلك مصلحة المستهلك، فقد تعد المسؤولية القانونية للمنظمات ضميرها فهي شكل من أشكال التنظيم للمنظمات مدمج في نموذج أعمال، قد تعمل سياسة المسؤولية القانونية للمنظمات كألية مضمنة التنظيم حيث تراقب المنظمات وتضمن إمتثالها للقانون، وقد تعمل المنظمات التي تركز على المسؤولية القانونية على تعزيز المصلحة العامة بشكل إستباقي من خلال تشجيع نمو المجتمع وتطوره القضاء طوعاً على الممارسات التي تضر بالمجال العام، وقد تضمن المسؤولية القانونية إلتزام المنظمة أمام أصحاب المصلحة من خلال العقود التي تبرم، فالمسؤولية القانونية تشكل الطاقة التي تعطي النص القانوني بما فيه من حقوق وواجبات (Milad & Amirnejad, 2015).



لذلك تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة أحد المفاهيم الهامة فى مجال الإدارة وهى الرشاقة التنظيمية Organizational Agility حيث أنها أحد أهم ركائز إدارة الأعمال الدولية وتعد إحدى طرق الإستجابة لتغييرات السوق من خلال الإستشعار بالتغيير وسرعة إتخاذ القرار وتطبيقه (Zain et al., 2005)، وركزت الدراسة أيضاً على مفهوم آخر من شأنه التأثير على أداء المنظمة وهو المسئولية القانونية Legal Responsibility و يهدف إلى خلق التزام وترتيب حق.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر الرشاقة التنظيمية والمسئولية القانونية على الأداء البيئى فى الشركة القومية للأسمنت.

### مشكلة البحث

يستعرض الباحثين المشكلة الأكاديمية والميدانية على النحو التالى:

**المشكلة الأكاديمية:** إتضح من الدراسات السابقة وجود فجوة بحثية لأنه لا يوجد أى دراسة سابقة تربط متغيرات الدراسة معاً وهى ما تهتم به الدراسة الحالية

**المشكلة الميدانية:** قاموا الباحثين بإجراء دراسة إستطلاعية على عينة قوامها ( ٣٠ ) مفردة من العاملين فى الشركة القومية للأسمنت حيث تم توجيه التساؤلات الأتية إليهم:

جدول رقم(١): متغيرات الدراسة

المتغير	الأسئلة	الأجابة الأكثر تكراراً
الرشاقة التنظيمية	- شركتنا لديها القدرة على رؤية و إغتنام الفرص فى سوق العمل - شركتنا تحرص على أن تكون على إتصال مع ما يحدث فى الأسواق	- تميل إلى الموافقة - تميل إلى الموافقة
المسئولية القانونية	- يتم إطلاع المديرين على القوانين البيئية ذات الصلة. - يتم الوفاء بالتزاماتنا التعاقدية دائماً.	- تميل إلى الموافقة تميل إلى الموافقة
الأداء البيئى	- شركتنا تحد من التأثيرات البيئية - شركتنا تستخدم مواد صديقة للبيئة	- يميل إلى التوسط - يميل إلى التوسط

ويتضح من الجدول السابق:

- ١- مفهوم الرشاقة التنظيمية غير واضح .
- ٢- إن المسؤولية القانونية متوافرة لدى الشركة.
- ٣- الأداء البيئي أقل تواجداً.

### أسئلة البحث

- ١- ما مدى توافر الرشاقة التنظيمية بأبعادها فى الشركة القومية للأسمنت.
- ٢- ما مدى تحمل الشركة للمسؤولية القانونية.
- ٣- ما مدى إلتزام الشركة بالأداء البيئى.
- ٤- هل تؤثر الرشاقة التنظيمية فى الأداء البيئى بالشركة القومية للأسمنت.
- ٥- هل تؤثر المسؤولية القانونية فى الأداء البيئى بالشركة القومية للأسمنت.

### فروض الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على فرضين أساسيين هما:

- ١- الفرض الرئيسى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرشاقة التنظيمية على الأداء البيئى.

الفروض الفرعية المنبثقة من هذا الفرض هى:

- ١/١ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرشاقة الإستشعار على الأداء البيئى.
- ٢/١ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية برشاقة إتخاذ القرار على الأداء البيئى.
- ٣/١ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية برشاقة التطبيق/الممارسة على الأداء البيئى.
- ٢- الفرض الرئيسى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية القانونية على الأداء البيئى.

### أهداف البحث

يهدف هذا البحث فى تحقيق ما يلى:

- ١- معرفة مدى توافر الرشاقة التنظيمية فى الشركة القومية للأسمنت.

- ٢- معرفة مدى تطبيق المسؤولية القانونية فى الشركة القومية للأسمنت.
- ٣- معرفة ما مدى تطبيق الأداء البيئى فى الشركة القومية للأسمنت.
- ٤- بحث أثر أبعاد الرشاقة التنظيمية على الأداء البيئى
- ٥- بحث أثر المسؤولية القانونية كبعد أحادى على الأداء البيئى

### محدود الدراسة

١- الحدود الزمنية: - ٢٠١٨

٢- الحدود المكانية: - الشركة القومية للأسمنت.

### منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وعرض المتغيرات، وقد بنى هذا المنهج على:

- ١- الدراسة الإستقرائية: يتم من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة فى عملية البحث وذلك بالاستعانة بمجموعة من المراجع العربية و الأجنبية.
- ٢- الدراسة الميدانية: يتم ذلك عن طريق التوجه إلى الشركة القومية للأسمنت، وكذلك الإستعانة بالبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة أو الوثائق المختلفة.

### أهمية الدراسة

١- الأهمية التطبيقية: ترجع أهمية الدراسة إلى دراسة أثر الرشاقة التنظيمية و المسؤولية القانونية على الأداء البيئى فى الشركات الصناعية، وذلك بإعتبار مجال الصناعة من أهم المجالات التى يجب التطرق إليها و دراستها ونظراً لأنها العامل الرئيسى فى التلوث البيئى وأيضاً لتجنب مخاطره ولكى نزهدهر به و يتم ذلك من خلال تحسين الأداء البيئى داخل تلك الشركات.

٢- الأهمية العلمية: لا يوجد أى ترابط لمتغيرات الدراسة معاً ( الرشاقة التنظيمية، المسؤولية القانونية، الأداء البيئي ) فى الشركات الصناعية وهى ما تهتم به الدراسة الحالية.

## مصطلحات البحث

تطرق الباحثين في هذا البحث إلى ثلاثة مفاهيم رئيسين وهم كالتالي:

١. الرشاقة التنظيمية **Organizational Agility**: يوضح Lu & Ramamurthy

( 933: 2011 ) بأنها " قدرة المنظمة على التعامل مع التغييرات التي تحدث بشكل

غير متوقع في بيئة العمل، وتقديم الإستجابة السريعة"

٢. المسؤولية القانون: عرف مرقس ( ١٩٥٦ : ٧٩ ) المسؤولية بأنها " الحكم الذى

يترتب على الشخص الذى ارتكب أمراً يوجب المؤاخذه".

٣. الأداء البيئي **Environmental Performance** يرى ( 2: 2006 ) . Claver

*et al* الأداء البيئي بأنه " التأثير البيئي الحاصل نتيجة ممارسات عمليات الأعمال

للمنظمة على بيئتها "

## الدراسات السابقة

١-دراسة ( Young Ki Park 2011 ) :

"The Dynamics of opportunity and threat management: In turbulent environments the role of information technologies"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور تقنية المعلومات في تعزيز الرشاقة التنظيمية وذلك

للتعامل مع البيئات المضطربة، وانطلقت الدراسة من إفتقار الأدب الإدارى لدراسة الرشاقة

التنظيمية، وأن هناك حاجة لإجراء دراسة إحصائية حول علاقة تكنولوجيا المعلومات

بالرشاقة التنظيمية وأداء المنظمات، وأظهرت النتائج أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل

غير مباشر على قيادة الإبتكار وأداء المؤسسات من خلال الرشاقة التنظيمية، كما أن

أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختلفة تلعب أدوراً مختلفة في تطوير أنواع مختلفة من

الرشاقة، بينما أظهرت النتائج أن أنظمة العمليات وإدارة الموارد ليس لديها علاقة كبيرة

بالرشاقة التنظيمية.



٢- دراسة ( Lu and Ramamurthy 2011 ):

**“ Understanding the link between information technology capability And Organizational Agility: An Empirical Examination”**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور تكنولوجيا المعلومات فى تحسين البيئة التنظيمية للمنظمات، والعلاقة بين الإنفاق على التكنولوجيا والرشاقة التنظيمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي فى تحسين مستوى الرشاقة التنظيمية، وتساعد على تحسين البيئة التنظيمية وأن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات لا يؤدي بالضرورة لتعزيز الرشاقة التنظيمية.

٣- دراسة ( أحمد ٢٠٠٤ ) " المسؤولية المدنية والجنايئة عن تلويث البيئة":

هدف الدراسة يدور حول المسؤولية عن الأضرار البيئية وهل لازالت هذه المسؤولية من الموضوعات المعقدة والجديدة بسبب حداثة المشكلات التى تنور بصدها وندرة الأحكام القضائية التى تضع معالم واضحة للمسؤولية، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك صعوبة تتمثل فى الجانب الفنى من القوانين المتعلقة بالبيئة، ولذا يجد رجل القانون نفسه مضطرا للإستعانة بالعلوم الطبيعية لتحديد معانى المصطلحات وإثبات المسؤولية القانونية.

٤- دراسة ( Galant & Cadez 2017 )

**“Corporate Social Responsibility and Financial Performance Relationship: are view of measurement Approaches”**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المسؤولية القانونية كأحد أبعاد المسؤولية الإجتماعية للشركات على الأداء المالى، وقد توصلت الدراسة إلى أن لا تؤثر المسؤولية القانونية كأحد أبعاد المسؤولية الإجتماعية للشركات على الأداء المالى.

٥-دراسة ( Isabel et al 2018 )

“Environmental Performance Concerns in Latin America, Determinate Factors and multivariate analysis”

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية على الأداء البيئي، وعلاقة الأيدولوجيات السياسية بالأداء البيئي عند فحص الصحة البيئية لأى بلد، وقد توصلت الدراسة إلى العوامل الإقتصادية والإجتماعية تؤثر على الأداء البيئي الأيدولوجيات السياسية تؤثر على الأداء البيئي عند فحص الصحة البيئية لأى بلد.

٦-دراسة ( A postoaie & Maxim 2017 ):

“Political Determinants of National Environmental Performance inthe European Union”

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عناصر المشهد السياسى ذات الطبيعة السياسية على الأداء البيئي وقد توصلت إلى هناك تأثير كبير من العوامل السياسية على الأداء البيئي الوطنى.

أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- ١-تتفرد هذه الدراسة بربط الرشاقة التنظيمية بالأداء البيئي فى شركة القومية للأسمنت.
- ٢-تتفرد هذه الدراسة بربط المسئولية القانونية بالأداء البيئي فى شركة القومية للأسمنت.
- ٣-تعددت المتغيرات التى تم استخدامها من قبل الرشاقة التنظيمية، إلا أن الدراسة الحالية اعتمدت على المتغيرات التالية ( رشاقة الإستشعار، رشاقة إتخاذ القرار، رشاقة التطبيق).
- ٤-تعددت المتغيرات التى تم استخدامها من قبل الأداء البيئي، إلا أن الدراسة الحالية تعتمد على الأداء البيئي كمتغير أحادى الأبعاد.
- ٥-اعتمدت الدراسة الحالية على المسئولية القانونية كمتغير أحادى الأبعاد.

## الإطار النظري

### أولاً: الرشاقة التنظيمية Organizational Agility:

١- مفهوم الرشاقة التنظيمية: قد يحظى مصطلح الرشاقة التنظيمية بالعديد من التعريفات منها: يرى ( Trinh et al. ( 2012: 168 ) أن الرشاقة التنظيمية هي القدرة على إكتشاف التغييرات البيئية وإغتنام ما قد تحمله من فرص ومواجهة ما قد تحمله من تهديدات وذلك لضمان بقاء المنظمة وزيادة قدرتها على النجاح. ويروا الباحثين أن الرشاقة التنظيمية هي " قدرة المنظمة على إكتشاف التغييرات والتعامل معها بشكل سريع ومرن لضمان نجاح المنظمة.

٢- أبعاد الرشاقة التنظيمية: قد حددها ( Park ( 2011: 27 ) بأن توجد ثلاثة أبعاد للرشاقة التنظيمية، وهي: الإستشعار، وصنع القرار، والتطبيق / الممارسة، وفيما يلي توضيح هذه الأبعاد الثلاثة:

- رشاقة الإستشعار: إن رشاقة الإستشعار هي " القدرة التنظيمية لفحص ومراقبة وإلتقاط الأحداث من التغيير البيئي مثل ( تحركات المنافسين الجديدة ) فى الوقت المناسب " إذ تشير مهمة الإستشعار إلى عملية الرصد الإستراتيجي للأحداث البيئية التى يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الإستراتيجية التنظيمية، والعمل التنافسي وتشمل مهمة الاستشعار أنشطة: مثل الحصول على معلومات تتعلق بالأحداث، والذي يتجلى فيها التغيير البيئي - ELSawy , 1985: 53 ( 60 )

- رشاقة إتخاذ القرار: "هي القدرة على جمع وتراكم وهيكله وتقييم المعلومات ذات الصلة من مصادر متنوعة لتفسير الآثار المترتبة على الأحداث الخاصة على الأعمال دون تأخير، وتتألف مهمة صنع القرار من عدة أنشطة مترابطة والتي تفسر العديد من الأحداث المعينة وتحديد الفرص والتهديدات، ومن خلال هذه الأنشطة تحدد المنظمات الفرص والتهديدات , Houghton et al. ( 2004: 20 )

- رشافة التطبيق/ الممارسة: تعنى " القدرة على إعادة تكوين الموارد التنظيمية بشكل حيوى و جذرى، وتعديل العمليات، وإعادة هيكلة علاقات تغيير التجهيز على أساس خطط فعلية، وتقديم منتجات وخدمات جديدة ونماذج سعرية للسوق فى الوقت المناسب " ( Eisenhardt & Martin , 2000:1106 ).

### ثانياً: المسؤولية القانونية Legal Responsibility

١- أنواع المسؤولية القانونية: إن المسؤولية القانونية لاتقوم دون الضرر، فالضرر قد يصيب أشخاصاً بذواتهم أو المجتمع، وقد يستتبع ذلك جزاءً قانونياً، وتتحقق المسؤولية عندما يكون القانون مصدراً للقاعدة التى تم الإخلال بها وبذلك تنقسم المسؤليه القانونية إلى:

أ- المسؤولية المدنية: Civil Responsibility: عرفت المسؤولية المدنية عند فقهاء القانون بأنها" التعويض عن الضرر الناشئ عن فعل شيء غير مشروع " وقد تنقسم المسؤولية المدنية إلى:

ب- المسؤولية التعاقدية: Contractual Responsibility: هى " المسؤولية التى تنشأ عن إخلال بالالتزام تعاقدى "، حيث أنها تنشأ من مخالفة الأحكام المنصوص عليها فى العقد ويترتب عليها تعويض الدائن عن الضرر الذى يصيبه من جراء عدم تنفيذ المدين للالتزام المتواجد فى العقد، وبالرغم من أن دعوى المسؤولية التعاقدية عن الضرر البيئى قليلة جداً حيث لا يلعب هذا النوع من المسؤولية دوراً كبيراً فى المجال البيئى، إلا إنه قد يحدث أن يرتبط المسئول والمضرور بعلاقة تعاقدية، ومثال ذلك " من قبيل منتج النفايات أو حائزها الذى قد يتعاقد مع الآخر على نقلها أو معالجتها فإذا ماسببت ضرراً للغير فإن الناقل أو صاحب المنشأه إذا ما دفع تعويضاً عن الضرر يرجع على منتج النفايات بمقتضى المسؤولية التعاقدية مالم يتضمن العقد شرط تحويل المخاطر " ( رسلان، ٢٠٠٣: 149 ).

ت- المسؤولية التقصيرية The Default Responsibility: :: إن المسؤولية التقصيرية عامة ذات نطاق أوسع وأشمل من المسؤولية التعاقدية بحيث إنها تستوعب صور تعدى

الإِنسان على البيئة وخطورة هذا التعدى فقد عرفها تناغو ( 1975: ٢١٣ ) بأنها " الجزء على الإخلال بالواجب القانونى العام الذى يفرض على كل شخص عدم الإضرار بغيره"، حيث تنشأ المسئولية التقصيرية من الإخلال بأحكام القانون.

ث- **المسئولية الجنائية: Criminal Responsibility**: لم يكن الجزء المدنى ولن يكن كافياً فى نطاق ردع الإعتداء على البيئة ولذلك كان التجريم أداة فعالة فى هذا المجال ومن المعلوم أن التجريم يحكمه مبدأ الشرعية الجنائية وهو مبدأ يقتضى الدقة والوضوح عند صياغة النصوص الجنائية، ومع ذلك فإن هذا المبدأ لم يكن من اليسير الإلتزام به بدقة فى مجال الجرائم البيئية ( أحمد، ٢٠٠٤: ٣٦) ويرجع ذلك إلى: إضطرار المشرع إلى إستخدام مصطلحات علمية وفنية تمثل صعوبه على القضاة و هو ما يجعل القاعدة القانونية غير مفهومه إلا بلإتجاه لأهل الخبرة و مثال على ذلك فى المادة ٤٧ من القانون ( رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ) تنص على " ألا يزيد مستوى النشاط الإشعاعى أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحد المسموح به " فالقاضى أمام هذا النص عليه أن يرجع لأهل الخبرة للتعرف على مدلولات الإشعاع والنشاط الإشعاعى وتركيزات المواد المشعة بالهواء و الحدود المسموح بها .

وقد تعددت الجزاءات الجنائية فى نصوص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة على النحو التالى ( أحمد، ٢٠٠٤: 45 )

- وقف النشاط ( م ٧١ من القانون، ١٨ / ٢، ٢٧ من اللائحة )
- غلق المنشأه ( م ١٨ / ٢ من اللائحة )

٢- **جزاء المسئولية عن الأضرار البيئية**: إذا توافرت أركان المسئولية عن أضرار البيئة وجب على المسئول تعويض المضرور عما لحق به من ضرر والمقصود بالتعويض هو جبر الضرر الذى لحق المضرور أى لما لحقه من خساره ومافاته من كسب، وقد يشمل التعويض الضرر المادى والأدبى معاً، وأمر إختيار طريقة التعويض يترك إلى سلطة القاضى التقديرية مسترشداً فى ذلك بطلبات المضرور

وظروف الأحوال ولقد نصت المادة ( ١٧١ ) من القانون المدني على " إنه يعين القاضى طريقة التعويض تبعاً للظروف ويصح أن يكون التعويض مقسطاً كما يصح أن يكون إيراداً مرتباً ويجوز فى هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأميناً، ويقدر التعويض بالنقد على إنه يجوز للقاضى تبعاً للظروف وبناءً على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحال إلى ماكان عليه ( حواس، ٢٠١٠: ٨٠٣ ).

### ثالثاً: الأداء البيئى Environmental Performance

١- مفهوم الأداء البيئى: اختلف الباحثون فى تحديد مفهوم للأداء البيئى ويرجع ذلك إلى تعدد وأختلاف مؤشرات ولذلك سنتناول المفاهيم الشائعة وهى: يوضح ( Claver *et al* , 2006: 2 ) الأداء البيئى بأنه التأثير البيئى الحاصل نتيجة ممارسات عمليات الاعمال للمنظمة على بيئتها.

٢- أبعاد الأداء البيئى: قد حدد العلماء والباحثين أبعاد للأداء:

أ- الكفاءة البيئية Environmental efficiency: إن الكفاءة البيئية من المواضيع بالغة الأهمية لأنه لايمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة كفاءة الأسس والقواعد التى بنيت عليها، كما تعد مؤشر مهم لنجاح النظام المطبق فى المؤسسة. فقد عرفت على انها " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة فى قياسها على النموذج المستخدم فى دراسة المنظمات ( بروش & دهيمى، ٢٠١١: ٦٥٦ ) .

ب- الفاعلية البيئية Environmental Effectiveness: لقد ظهر مفهوم الفاعلية البيئية من خلال مؤتمر ريو عام ( ١٩٩٢ ) والمتعلق بجانب السلع و الخدمات وفق أسعارها التنافسية، والتى تلبى الحاجات الإنسانية وتحسن نوعية الحياة وكذلك تخفض حجم التأثيرات البيئية، أذن فالفاعلية البيئية تعمل على تحسين الأداء البيئى والأقتصادى معاً. فقد عرفها مجلس الأعمال العالمى للتمية المستدامة " WBCSD " بأنها " تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسية، تلبى حاجات المستهلكين وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجياً مع المحافظة على كمية

الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج وصولاً إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام، وقد حددها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة في العناصر التالية:

- تخفيض استخدام المواد.
- تخفيض الكثافة الطاقوية.
- تخفيض الانبعاثات السامة

يوضح الباحثين أن من واقع ابعاد الاداء البيئى أنه يمكن أن يكون الأداء البيئى كفاء وليس فعال ولا يمكن أن يكون الاداء البيئى فعال وليس كفاء. فالكفاءة مهمة للاداء البيئى وعدم فعاليته لم يؤثر على الاداء.

٣- أساليب تحسين الأداء البيئى: عرف ( Hilton ( 1999: 220 تحسين الأداء البيئى بأنه " تحسين تدريجى من خلال أنشطة التحسين الصغيرة بدلاً من الأنشطة الكبيرة، وتم تلك التحسينات من خلال الإبتكار أو الإستثمار الكبير فى التقنيات، والتحسين هدف يقع على الإدارة العليا والإدارة التنفيذية ولجميع الأنشطة، ويشير ( wathey & Reilly ( 2000 أن الأداء البيئى السئ يؤثر سلباً على إقتصاد الشركات والمنظمات و الدول، فهناك العديد من الأساليب الإدارية التى تؤدى إلى تحسين الأداء البيئى منها تبسيط الإجراءات، الإبتكار

وفيما يلي عرض لتلك الأساليب:

- أ- **تبسيط الإجراءات simplifying procedures**: ذكر المبيض ( ٢٠٠٢، ٢٢٦ - ٢٢٧ ) أن تعتبر دراسة تبسيط الإجراءات هى أحد العناصر الأساسية فى دراسات التنظيم وطرق العمل بهدف تحسين الأداء لكل ما يتعلق بكيفية إنجاز الوظيفة الإدارية خاصة الجوانب المتعلقة بالإجراءات وبعلاقات العمليات التشغيلية ببعضها البعض، مع تجنب الإسراف فى الوقت أو الجهد أو الموارد.
- ب- **الإبتكار Innovation**: يرى كلا من هيجنز & أترىاك ( ٢٠٠١: ٢٠ ) أن الإبتكار ليس مجرد طرح منتج ( سلعة، خدمة ) بالأسواق بل هى " منهجية لها قواعد

ومعايير ومرونة فى مواجهة المتغيرات المحيطة "، وهناك أنواع من الابتكار هما ( ابتكار الأداء، الابتكار الإدارى، الابتكار الإنتاجى ) وفيما يلى عرض لهما:

- **الابتكار فى الأداء *Innovation in performance*** : يتعلق بطريقة أداء المنشأة لعمليتها الإنتاجية أو الخدمية مثال ذلك التسوق البريدى، الالكترونى عبر الانترنت فى العمليات التسويقية أو الاتصال بشبكات الانترنت فى العمليات التنظيمية أو التفويض والتحرر من الروتين فى العمليات الادارية.
- **الابتكار الإدارى *Administrative Innovation***: فقد عرفه ( 1987: 25 ) Amabila ( على أنه " خلق الأفكار الجديدة وإستثمارها "مع الإشارة إلى أن الابتكار الإدارى كان لابد أن يبنى على التميز فى الرد على رؤيته للمشكلات وحلها، وعلى قدراته العقلية وطلاقة الفكرية.
- **ج- الابتكار الإنتاجى *Productive Innovation***: وله أسلوبين :
- التطوير المستمر حيث تصدر الشركة سلسلة متدرجة من المنتجات أو الخدمات التى تتفوق أولاً على المنتجات القائمة لدى المنافسين ثم يتفوق الموديل الجديد على الذى سبقه مباشرة وهكذا حتى يصل المنتج إلى أقصى جودة ممكنة.
- أسلوب القصر وهو يتطلب سرعة التنفيذ وهذا لا يتحقق إلا عندما يكون نشاط البحوث والتطوير أحد الأنشطة الأساسية بالشركة

### إجراءات الدراسة

- الكتب والمجلات، المقالات، الدراسات السابقة، وأجريت هذه الدراسة فى عام ٢٠١٨
- إستخدام وسائل جمع البيانات ( استمارة الإستبيان ) تبرز أثر الرشاقة التنظيمية والمسئولية القانونية على الأداء البيئى التى تركز عليها هذه الدراسة.
- تحليل البيانات وتقييمها والتركيز على نقاط القوة والضعف للإستفادة منها.
- **أسلوب جمع البيانات**: اعتمد الباحثين على أسلوب قائمة الإستقصاء فى جمع البيانات اللازمة لإختبار فروض الدراسة، حيث قام الباحثين بإعداد قائمة إستقصاء تتضمن:



**محاور الإستقصاء:** تم تقسيم إستمارة الإستقصاء إلى أربعة محاور هم:

- المحور الأول: المتغيرات الديموجرافية.
  - المحور الثاني: عبارات خاصة بإبعاد الرشاقة التنظيمية وتحتوى على ١٥ عبارة.
  - المحور الثالث: عبارات خاصة بالمسؤولية القانونية وتحتوى على ٧ عبارات.
  - المحور الرابع: عبارات خاصة بالأداء البيئى وتحتوى على ١٤ عبارة.
- مجتمع الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة التطبيق على الشركة القومية للأسمنت.

**عينة الدراسة:** تمت الدراسة من خلال إستمارة إستقصاء التى تم توزيعها على العاملين فى الشركة القومية للأسمنت عددها ( 300 ) إستمارة الصالح منها ( 245 ) إستمارة صالحة للتحليل، بنسبة إستجابة ٩٥ %

**أساليب التحليل الأحصائى:** إعتد الباحثين فى تحليل البيانات وإختبار صحة الفروض على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS ( الإصدار رقم ٢٠ ) للإستبيان كما تم إستخدامه لقياس الإعتدالية ( الثبات والصدق للإستبيان )، وكذلك صدق الإتساق الداخلى للإستبيان، كما تم إختبار نموذج الدراسة كلياً وإختبار فرضيات البحث.

**الإطار التطبيقي ( الميدانى ) للبحث ونتائجه:** إختبار الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة:

**جدول رقم(١):** الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الثبات	معامل الصدق
رشاقة الإستشعار	,968	,983
رشاقة إتخاذ القرار	,942	,970
رشاقة التطبيق	,824	,907
المسؤولية القانونية	,955	,977
الأداء البيئى	,975	,987

يتضح من الجدول السابق الآتى:

- إن قيمة معامل الثبات Cronbach's Alpha لبعدها الإستشعار ,968، ومن ثم فإن معامل الصدق يساوى ,983 .

- إن قيمة معامل الثبات Cronbach's Alpha لبعء إتحاذ القرار 942، ومن ثم فإن معامل الصدق يساوى 970،
- إن قيمة معامل الثبات Cronbach's Alpha للمسئولية القانونية 955، ومن ثم معامل الصدق 977،
- إن قيمة معامل الثبات Cronbach's Alpha للأداء البيئى 975، ومن ثم معامل الصدق 987،

**الإحصاءات الوصفية:** إعتد الباحثين على الأساليب الوصفية التالية: ويوضح الجدول التالي الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

**جدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**

م	متغيرات الدراسة	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	الإتحاه العام للأراء	القيمة الإتحتمالية لإختبار ويلكوكسن
١	رشاقة الإستشعار	3,7627	1,147	متوفر جدا	0,000
٢	رشاقة إتحاذ القرار	3,5936	1,140	متوفر	0,000
٣	رشاقة التطبيق	3,3683	1,054	متوفر جدا	0,000
4	الرشاقة التنظيمية	3,5749	1,079	متوفر جدا	0,000
٥	المسئولية القانونية	3,5905	1,099	متوفر جدا	0,000
٦	الأداء البيئى	3,3054	,9931	متوفر جدا	0,000

**يتضح من الجدول لسابق ما يلى:**

- توافر مدركات موظفى شركة القومية للاسمنت لأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية وهو بعد رشاقة الإستشعار بدرجة مرتفعة جداً، هذا بالأضافة إلى توافر مدركاتهم للأبعاد الأخرى للرشاقة التنظيمية بدرجة مرتفعة وقد يعكس ذلك على الوسط الحسابى للأبعاد.
- توافر مدركات موظفى شركة القومية للأسمنت للرشاقة التنظيمية كمقياس كلى بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابى 3,5749 بإنحراف معيارى 1,079.
- توافر مدركات موظفى شركة القومية للأسمنت للمسئولية القانونية كمقياس كلى بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابى 3,5905 بإنحراف معيارى 1,099.
- إرتفاع الأداء البيئى لشركة القومية للأسمنت من وجهة نظر العاملين فى الشركة حيث بلغ الوسط الحسابى 3,3054 بإنحراف معيارى 9931 .

تحليل الإنحدار: نوضح من خلال تحليل الإنحدار قياس كلا من:

### ١- تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير أبعاد الرشاقة التنظيمية والمقياس الكلي للرشاقة

#### التنظيمية على الأداء البيئي

جدول رقم (٣): قياس أثر أبعاد الرشاقة التنظيمية على الأداء البيئي

إختبار المعنوية (Sig)	المعنوية (T)	معامل الإنحدار المعياري Beta	أبعاد الرشاقة التنظيمية
0,000	4,215	,284	رشاقة الإستشعار
0,000	4,254	,310	رشاقة إتخاذ القرار
0,000	6,095	,365	رشاقة التطبيق
مؤشر التوزيع (R) = 861, أى الثلاثة متغيرات تشرح 86,1 % من الإختلافات فى الأداء معامل الإنحدار المعياري (F) المحسوبة = 499,944 أختبار معنوية (F) = 0,000			

ويتضح من جدول السابق: أن الأداء البيئي يتأثر تأثيراً طردياً معنوياً بأبعاد الرشاقة التنظيمية، حيث يشرح نموذج الإنحدار 1,9 % من الإختلافات فى الأداء البيئي.

### ٢- تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير المسؤولية القانونية على الأداء البيئي

جدول رقم (٤): قياس أثر المسؤولية القانونية على الأداء البيئي

إختبار المعنوية (Sig)	المعنوية (T)	معامل الإنحدار المعياري Beta	المتغير المستقل
0,000	31,654	,898	المسؤولية القانونية
مؤشر التوزيع (R) = 805, أى متغير المسؤولية القانونية تشرح 80,5 % من الإختلافات فى الأداء البيئي . معامل الإنحدار المعياري (F) المحسوبة = 1002,004 أختبار معنوية (F) = 0,000			

ويتضح من الجدول السابق أن الأداء البيئي يتأثر تأثيراً طردياً معنوياً بالمسؤولية القانونية ككل، حيث يشرح نموذج الإنحدار 1,6 % من الإختلافات فى الأداء البيئي

### ٣- تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الرقابة التنظيمية ككل على الأداء البيئي

جدول رقم (٥): قياس أثر الرقابة التنظيمية على الأداء البيئي

المتغير المستقل	معامل الانحدار المعياري	المعنوية (T)	إختبار المعنوية
الرقابة التنظيمية	,928	38,774	0,000
مؤشر التوزيع $R^2 = 861$ , أى متغير المسؤولية القانونية تشرح 86,1% من الإختلافات فى الأداء البيئي معامل الانحدار المعياري (F) المحسوبة = 1503,425 أختبار معنوية (F) = 0,000			

ويتضح من الجدول السابق أن الأداء البيئي يتأثر تأثيراً طردياً معنوياً بالرقابة التنظيمية ككل، حيث يشرح نموذج الانحدار 1,6% من الإختلافات فى الأداء البيئي

### ٤- تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الرقابة التنظيمية والمسؤولية القانونية على الأداء

البيئي

جدول رقم (٦): قياس الرقابة التنظيمية والمسؤولية القانونية على الأداء البيئي

متغيرات مستقلة	معامل الانحدار المعياري	المعنوية (T)	إختبار المعنوية
الرقابة التنظيمية	,643	12,086	0,000
المسؤولية القانونية	,315	5,924	0,000
مؤشر التوزيع $R^2 = 878$ , أى متغير المسؤولية القانونية ومتغير الرقابة التنظيمية تشرح 87,8% من الإختلافات فى الأداء البيئي . معامل الانحدار المعياري (F) المحسوبة = 875,603 أختبار معنوية (F) = 0,000			

ويتضح من الجدول السابق أن الأداء البيئي يتأثر تأثيراً طردياً معنوياً بالرقابة التنظيمية ككل و المسؤولية القانونية ككل، حيث يشرح نموذج الانحدار 1,6% من الإختلافات فى الأداء البيئي.

### نتائج البحث

فى ضوء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة ثبت صحة فروض الدراسة كالتالى:

- ثبت صحة الفرض الفرعى الأول وهو يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقابة الإستشعار على الأداء البيئي.
- ثبت صحة الفرض الفرعى الثانى وهو يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقابة إتخاذ القرار على الأداء البيئي.

- ثبت صحة الفرض الفرعى الثالث وهو يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرشاقة التطبيق على الأداء البيئى.
- ومن ثم ثبت صحة الفرض الأول كليا وهو يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإبعاد الرشاقة التنظيمية على الأداء البيئى.
- ثبت صحة الفرض الثانى وهو يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسئولية القانونية على الأداء البيئى.

## التوصيات

توصل الباحثين إلى مجموعة من التوصيات هى:

- أن تقوم المنظمة بمقابلة إحتياجات العملاء وحل شكاوهم دون تأخير وذلك من خلال:
  - أنظمة الإقتراحات.
  - الإجراءات التصحيحية.
  - المناقشات الدورية.
- أن تقوم المنظمة بتغيير تفكيرها الإستراتيجى الخاص بأداء البيئى فى الوقت المناسب وذلك من خلال:
  - رفع مهارات المديرين عن طريق دورات مستمرة.
  - وضع آليات تنفيذ توصيات الإجتماعات الخاصة بالتفكير فى مده زمنية مناسبة
- تضع المنظمة خطة عمل عن كيفية إستخدام التكنولوجيا الحديثة بدون تأخير وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية لكل من العاملين والقيادات الإدارية على كيفية إستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- وفاء المنظمة بالتزاماتها التعاقدية دائما وذلك من خلال وضع لائحة قانونية كدليل للتعامل مع العملاء.

## المراجع

- أحمد، عبد الفضيل محمد: " المسؤولية المدنية والجنائية عن تلويث البيئة "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ( ٣٦ )، جامعة المنصورة - كلية الحقوق، ص(١- ٤٥)، ٢٠٠٤
- بروش ، زين الدين، دهيمي ، جابر (٢٠١١): " دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات " دراسة حالة شركة الأسمنت، جامعة فرحات عباس - سطيف
- تناغو، سمير عبد السيد (١٩٧٥): " نظرية الإلتزام " منشأة المعارف، الإسكندرية
- حواس، عطا سعد محمد (٢٠١٠): " المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، ص ( ٣٢- ٨٠٣ )
- رسالن، نبيلة إسماعيل (٢٠٠٣): " التأمين ضد أخطار التلوث "، دار النهضة العربية - القاهرة، ص ص ( ١٤٩ ) .
- مرقص، سليمان (١٩٥٦): " الفعل الضار "، دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة، ص ( ٧٩ )
- المبيض، على محمود (٢٠٠٢): " الإدارة العامة "، الحريري للطباعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ( ٢٢٦ - ٢٢٧ )
- هيجينز وأترياك، جيمس : " ديناميكية الابتكار " الشركة العربية للأعلان، السنة (٣)، العدد ( ١٥ )، ص ( ٢٠ )، ٢٠٠١
- Amabile, J.R. and Evanescce , M.J.: “ Organizational Innovation: The Influence of Individual , organizational and contextual factors on hospital adaptation of technological and administrative innovations “ , Academy of management journal , Kimberly , P. (25), (1987).
- Apostoaie, C. & Maxim, A.: “ Political Determinants of National Environmental Performance in the European Union “ , European Journal of Sustainable Development, Vol. ( 6 ) , No. ( 1 ) PP. ( 277 – 290 ), (2017).
- Clever E. M., Lopez J., Molina j. Tari: “ environmental management and firm performance “: Acase study , journal of environmental management , vol ( 84 ), pp.( 2 ), (2006).
- Eisenhardt, K.M., & Martin, J.: “ Dynamic capabilities “: What are they ?,Strategic Management journal , vol. ( 21 ) , pp (1105 – 1121 ), (2000 ).

- El Sawy, O.A. (1985): “ Personal information systems for strategic scanning in turbulent environments”: Can the ceo go-go line ?, MIS quarterly, vol. ( 9 ), no. (1), pp. ( 53-60 ).
- Jelodarzadeh S.Y. , Jelodarzadeh S.M. (2011): “ Organizational agility: Speed of accountability and organizational flexibility, No.(39) , PP( 13-34 )
- Lu,Y and Ramamurthy, K. Rm (2011): “ understanding the link between information technology capability and organizational agility: An Empirical examination “ , MIS Quarterly, Vol. ( 35 ) , No. (4), Carlson School of Management, University of Minnesota, USA, PP: (931-954).
- Milad Z. & Amirnejad G.: “The effect of organizational culture on organizational agility with mediator role of sharing of knowledge headquarters of national company of the oil-rich regions in south- ahvaz “ , Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences , Online International Journal Available [www.cibtech.org/sp.ed/jls/2015/03/jls.htm](http://www.cibtech.org/sp.ed/jls/2015/03/jls.htm), Vol. ( 5 ), pp. ( 1521-1529 ) (2015 ).
- Park,Young Ki (2011): “ The dynamics of opportunity and threat management in turbulent environments: the role information technologies, doctor dissertation.
- Galant, A. & Cadez, S. (2017 ): “ Corporate Social Responsibility and Financial Performance Relationship: are view of measurement Approaches “ , Vol. ( 30 ) , No. ( 1 ) , PP. ( 676 -693 ).
- Houghton R., El Sawy O.A., Gray P., Donegan C., & Joshi A. (2004 ): “ Vigilant information systems for managing enterprises in Dynamic supply chains “: Real – Time dash boards at western digital . Mis quarterly executive, vol. ( 3 ) , no. ( 1 ) , pp. ( 19-35 ).
- Hilton, W., (1999): “ Managerial accounting “ , 4th edition , Irwin , Mc Graw , Hill , Inc, PP. ( 220 )

- Isabel, A. , Raquel, R. & Jennifer, F., (2018): “ Environmental Performance Concerns in Latin America , Determinate Factors and multivariate analysis “ , Spanish Accounting Review , Vol. ( 21 ) , PP. ( 206 – 221 )
- Trinh, Theo Phuong ,*et al.* : “ Enterprise systems and organizational agility: A Review of the literature and conceptual framework communications of the association for information systems journal , Vol.( 31 ) , NO. ( 8 ) , PP: ( 167-193 ) , (2012).
- Wathey, D. and O’Reilly, M. (2000): ISO 14031: a practical guide to developing environmental performance indicators for your business. London: Stationery Office.
- Yaghoubi N. & Dahmerdeh R.: “ Analytical approach to effective factors on organizational agility “ , Journal of basic and Applied Scientific Research , Vol.( 1 ) , No.( 1 ) , PP ( 76 – 87 ) , (2010 )
- Zain, M. & Abdullah, I., (2005): “ The Relationship Between information Technology Acceptance and Organizational Agility in Malaysia , Vol. ( 42 ) , PP. ( 829 – 839 )



**THE IMPACT OF ORGANIZATIONAL AGILITY  
AND LEGAL RESPONSIBILITY ON THE  
ENVIRONMENTAL PERFORMANCE OF AN  
INDUSTRIAL COMPANY  
EMPIRICAL STUDY ON THE NATIONAL CEMENT  
COMPANY**

[17]

**Mai A. Salah<sup>(1)</sup>; Amr M. Ahmed<sup>(2)</sup> and Atef Abdel Hamid<sup>(3)</sup>**

1) Post Gard. Institute of Environmental, Ain Shams University  
2) Faculty of commerce, Ain Shams University 3) Faculty of Law,  
Ain Shams University

**ABSTRACT**

The objective of this study is to identify the effect of organizational agility and legal responsibility on the environmental performance of industrial companies, which maximizes the benefit of individuals by facilitating the process of improving the environmental performance within the industrial companies. Thus, the research problem is a gap in the application of the variables organizational agility and legal responsibility. The study examined the concept of organizational agility and legal responsibility and the difference between them in influencing environmental performance. The study also examined the effect of the dimensions of organizational agility on environmental performance, Loyalty and its goal in achieving commitments to improve environmental performance within the industrial organizations, and the study also relied on the descriptive approach in the adoption of the practical side On the answers to the sample of the study and on the study data that were conducted through the survey questionnaire which was distributed to the employees of the National Cement Company (300). The valid form (245) is a valid

form for the analysis and the questionnaire is the tool used to achieve the objectives of the study. Using the statistical program SPSS The study concluded that there is a statistical significance between the effect of organizational fitness on environmental performance 0.05 and there is a statistically significant relationship between the effect of legal liability on environmental performance at a significant level of 0.05, Out the recommendations and results to support the application of organizational agility and legal **responsibility to improve environmental performance.**

**Key words:** Organizational Agility, Legal Responsibility, Environmental Performance.